الجمهورية التونسية

محكمة المحاسبات

الغرفة الجهوية بقفصة

تقرير حول الرقابة الماليّة على بلدية "القطار" لسنة 2017 في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

بلدية "القطار"

مقدّمة

أحدثت بلدية القطار بمقتضى الأمر عدد 105 لسنة 1966 المؤرخ في 14 مارس 1966 وتبلغ مساحتها 90.000 هك. كما يبلغ عدد سكانها 20.137 ساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وقد تم تقديم الحساب المالي والوثائق المدعمة له بتاريخ 03 جويلية 2018. وأجابت البلدية على الاستبيان الموجه لها بتاريخ 30 أوت 2018. وإضافة إلى الأعمال المستندية شملت البلدية زيارات ميدانية خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 29 نوفمبر 2018.

وأفضت أعمال الرقابة المنجزة في هذا الإطار إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بالتصرف في الموارد والنفقات خلال سنة 2017.

وتوفرت بالحساب المالي المذكور مجمل شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية تتضمن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي، إضافة إلى عدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ من مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية. كما أنّها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتعبئة الموارد وبتنفيذ النفقات.

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية القطار بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 707,801 715 د. ويبين الجدول الموالي نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2017 :

العنوان	الجزء	الصنف	المبلغ (بالدينار)
المقابيض			
العنوان الأول	المداخيل الجبائية الاعتيادية	المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	193 471,526
		مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	39 464,428
		معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	138 974,2
	المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	مداخيل الأملاك البلدية	80 033,953
		المداخيل المالية الاعتيادية	1 900 145,469
مجموع العنوان الأول			2 352 089,576
العنوان الثاني	الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية		774 586,426
	موارد الاقتراض		,
	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة		,
مجموع العنوان الثاني			774 586,426

العنوان	الجزء	الصنف	المبلغ (بالدينار)
النّفقـــــات			
العنوان الأول	نفقات التصرف	التأجير العمومي	1 950 371,233
		وسائل المصالح	303 658,988
		التدخل العمومي	46 570,723
		نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	,
	فوائد الدين	فوائد الدين	
مجموع العنوان الأول			2 300 600,944
العنوان الثاني	نفقات التنمية	الاستثمارات المباشرة	156 988,511
	تسديد أصل الدين		,
	النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة		,
مجموع العنوان الثاني			156 988,511
فائض الميزانية			715 707,801
بقايا الاستخلاص			895 739,952

تعبئة الموارد البلدية

- **تقدير الموارد:**

لوحظ بصفة عامّة عدم قدرة البلدية على تقدير مواردها. من ذلك، لم تتمكّن من تحقيق نسبة إنجاز بخصوص موارد العنوان الأوّل سوى في حدود 72 % من التقديرات كما لم تتمكّن من إنجاز سوى نسبة في حدود 61 % فيما يتعلّق بتقديراتها لموارد العنوان الثاني. ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017:

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول (د)	3247829,528	2352089,576	%72,42
-المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	955349,634	193471,526	%20,25
- مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	59961,297	39464,428	%65,81
- مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	138974,200	138974,200	%100
– مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	-	-	
– مداخيل الملك البلدي	190274,240	80033,953	%42,06
– المداخيل المالية الاعتيادية	1903270,157	1900145,469	%99,83
مجموع موارد العنوان الثاني (د)	1337728,680	821207,680	%61,38
الموارد الخاصّةللبلديّة	1337728,680	821207,680	%61,38
موارد الاقتراض	0	0	
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	0	-

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

I. هيكلة الموارد

موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2352.089,576 دينارا وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة والمعاليم على إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل سنة 2017 ما جملته

371.910,154 دينارا ما يعادل 15,81 % من جملة موارد العنوان الأوّل . ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:

أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية	المبلغ (د)	النسبة (%)
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	193.471,526	52,02
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	39.464,428	10,61
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	138.974,200	37,37
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	-	-
المجمـوع	371.910,154	**100**

أمّا "المعاليم على العقارات والأنشطة" التي تمثّل أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها الجملية حوالي 193,471 أ.د وهو ما يعادل نسبة 8,22 % من القيمة الجمليّة لموارد العنوان الأوّل. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها.

المعاليم على العقارات والأنشطة	المبلغ (د)	النسبة من المداخيل على العقارات والأنشطة (%)	النسبة من المداخيل الجبائية الاعتيادية (%)
المعلوم على العقارات المبنية	23.886.525	12,4	6,4
المعلوم على الأراضي غير المبنية	3.543,576	1,8	1
المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجاريّة أو المهنية	85.709,784	44,3	23
المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	79.867,000	41,3	21,5
معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	464,641	0,2	0,1
المجمـوع	**193.471,526**	**100**	**52**

ويتّضح من خلال الجدول أعلاه، أنّ المبالغ المحقّقة من المعلوم على المؤسّسات ذات الصّبغة الصّناعية أو التجارية أو المهنية تمثّل أهمّ مورد بالنّسبة إلى البلدية في سنة 2017 حيث تم تحصيل 85,709 أ.د. أي ما يناهز 23 % من جملة المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة للبلدية تليها المداخيل بعنوان المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بقيمة 79,867 أ.د أي ما يمثّل 21,5 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقّارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنيّة، فقد كانت على التّوالي في حدود 23,886 أ.د. و3,543 أ.د. أي ما يمثّل

تباعا 6,4 % و1 % من هذه المداخيل. في حين لم تتعدّ حصّة المداخيل المحقّقة بعنوان معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات نسبة 0,1 % من مجموع المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت القيمة الجملية لتثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما قدره 3.672,427 د تعلّقت بالمعلوم على العقارات المبنية.

وباعتبار البقايا للاستخلاص في موفى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقّارات إلى ما قدره 744.818,044 دينارا في سنة 2017. وحقّقت البلديّة استخلاصات بلغت قيمتها الجمليّة 27.430,101 دينارا في سنة 2017 بعنوان الفصول المثقّلة من العقّارات أي بنسبة استخلاص لم تتعدّ 3,68 %.

وبلغت قيمة المداخيل المحقّقة بعنوان الموجبات والرّخص الإداريّة ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 138.974,200 دينارا أي ما يعادل 37,37 % من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة فيما تمّ تحقيق مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العموميّة فيه بما قدره 39.464,428 دينارا أي ما يساوي 10,61 % من المداخيل الجبائيّة الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية فقد استخلصت البلديّة خلال سنة 2017 ما قيمته 1980.179,422 دينارا. وتتكوّن هذه الموارد من "مداخيل الملك البلدي" التي بلغت قيمتها 80.033,953 دينارا و"المداخيل المالية الاعتيادية" بقيمة ارتفعت إلى 1900.145,569 دينارا ساهم فيها المناب من المال المشترك بما قيمته 452,736 أ.د.

موارد العنوان الثاني:

ناهزت القيمة الجمليّة لموارد العنوان الثاني للبلديّة ما قيمته 796,207 أ.د تأتّت حصريّا من الموارد الذّاتيّة والمخصّصة للتنمية. ويبيّن الجدول التالي مصادر موارد العنوان الثّاني:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة (%)
الموارد الذّاتيّة والمخصّصة للتّنمية	796.207,805	100
موارد الاقتراض	0	0
الموارد المتأتّية من الاعتمادات المحالة	0	0
جملة موارد العنوان الثاني	**796.207,805**	**100**

II. الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

عدم دقة البيانات المدرجة بالحساب المالي

تبيّن من خلال الإطلاع على الحساب المالي أنّه تم تثقيل مبلغ 3.672,427 دينارا فقط بعنوان معلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 في حين أن المبلغ المتضمن بجدول تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات المبنية لسنة 2017 بلغ 177.261,954 دينارا منها 126.577,549دينارا راجعة للبلدية و50.684,405 دينارا راجعة لصندوق تحسين المسكن.

فضلا عن ذلك، لم يتم ضمن الحساب المالي لسنة 2017 تثقيل مبلغ المعلوم الموظف على العقارات الغير المبنية والذي بلغ وفق جدول تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات الغير مبنية ما قيمته 7,430 أ.د.

ويقتضي ضمان شفافية الحسابات الماليّة الفصل بين المبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص وقتيّة والمبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص نهائية إلا أنّه لوحظ بخصوص المقابيض المنجزة بعنوان المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية إدماج مبالغ التثقيلات عن طريق أذون وقتية مع مبالغ التثقيلات عن طريق أذون نهائية صلب الحساب المالي للبلدية لسنة 2017. وأدّى التصرف على هذا النحو إلى إدماج المقابيض المنجزة عن طريق أذون استخلاص وقتية لمعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائية بالحساب المالي.

إعداد جداول التّحصيل

في إطار إعداد جدول تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات المبنية، فقد ارتفع عدد الفصول المثقلة من 3510 سنة 2016 إلى 5008 سنة 2017 نتيجة لإدراج المعطيات المتعلقة بالإحصاء العشري لسنة 2016.

وفيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، لم يتم إدراج سوى 191 فصلا بجدول تحصيل الحد الأدنى للمعلوم بعنوان سنة 2017 مقابل تضمن سجل[1]

[1] وفق مراسلة صادرة عن المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بقفصة بتاريخ 29 نوفمبر 2017.

المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بقفصة 1000 مؤسسة وأشخاص طبيعيين خاضعين للمعلوم على المؤسسات راجعين بالنظر لبلدية القطار أي بنقص في حدود 809 فصلا.

وتبين في هذا الإطار أنّ البلدية تواجه صعوبات حالت دون إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص. ويعود ذلك إلى عدم تولّي القباضات المالية موافاة البلدية بالقائمات التفصيلة الشهريّة لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية مثلما تنص على ذلك المذكرة العامة عدد 89 بتاريخ 16 نوفمبر 1998 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية. كما أن البلدية لم تحرص على التنسيق مع القباضات المالية للحصول على هذه القائمات وهو ما لا يمكن من إجراء المقارنة بين مبلغ المعلوم المضمن بجدول تحصيل المعلوم على المؤسسات والمبالغ المستخلصة بهدف تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

كما اعتمدت البلديّة خلال سنة 2017 عند ترسيم العقارات المبنية واحتساب المعاليم المستوجبة في شأنها على البيانات المضمّنة بالتصاريح دون غيرها ودون أن تنجز في شأنها عمليّات الرّقابة الميدانية المنصوص عليها بالفصل 21 من مجلة الجباية المحليّة. ولا يسمح التصرّف على هذا النّحو بالتثبّت من صحّة البيانات المتعلّقة خاصّة بالمساحة والخدمات المنتفع بها والتي يتمّ على أساسها تحديد المعاليم المستوجبة.

وخلافا لمنشور وزير الدّاخليّة عدد 16 لسنة 2013 المؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة لم تتولّ البلديّة ضبط قائمة في الدّيون المتخلّدة بذمّة المواطنين وخاصّة المعلوم على العقارات المبنية والتنسيق مع القابض محتسب البلديّة قصد ترشيد إجراءات الاستخلاص وتوجيهها لمتابعة المتلدّدين حسب أهميّة الدّيون بعد تصنيفها.

التأخير في تثقيل جداول تحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وتحصيل المعلوم على الأراضي الغير مبنيّة وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير بلغ 45 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجداول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة بحساب اليوم
جدول المعلوم على العقارات المبنية	2017-02-06	2017-02-08	2017-02-15	45
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	2017-02-06	2017-02-08	2017-02-15	45

ويعود ذلك خاصة إلى تأخر البلدية في إعداد جداول التحصيل المذكورة. والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال إعداد هذه جداول وتثقيلها.

استغلال الطاقة الجبائية المتاحة

حثّ منشور وزير الداخليّة عدد 16 والمؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة البلديات على تنمية مواردها الذاتيّة الجبائية وغير الجبائية من خلال استغلال الطاقة الجبائية المتاحة لديها وذلك من خلال إحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الاستخلاصات وخاصّة في ما يتعلّق بمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام باعتباره يوفّر طاقة جبائية هامّة غير مستغلّة بالمستوى المطلوب، إلاّ أنّه اتّضح على الرّغم من ضبط البلديّة لمقدار المعلوم السنوي من أجل الإشغال الوقتي للطّريق العام بـ 0,150 د للمتر المربّع الواحد في اليوم بالنّسبة لأصحاب المقاهي والمطاعم وكلّ شخص يتعاطى نشاطا في إطار منشآت قارّة وعلى الرغم من تحديد قائمة للخاضعين لهذا معلوم بقيمة جملية تقديرية بلغت 13,6 أ.د، فإنها لم تستخلص منها سوى 0,423 أ.د.

وزيادة على ذلك تتوفّر البلديّة على قائمة تشمل جميع اللّوحات واللاّفتات الإشهاريّة داخل المنطقة البلدية. وعلى الرغم من تحديد معلوم على هذه اللاّفتات بـ20 د و50 د حسب المنطقة طبقا للقرار البلدي الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 2016 وبناءا على مداولات المجلس البلدي سالفة الذّكر، فإنّه لم يتم استخلاص أي مبلغ بهذا العنوان. يذكر أن القيمة الجملية التقديرية لهذه المعاليم بلغت حوالي 7,686 أ.د لسنة 2017.

ومن ناحية أخرى، ولئن ضبطت البلدية قائمة في معاليم إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن بمقتضى قرار صادر في 8 نوفمبر 2016 بناءا على مداولات المجلس البلدي بتاريخ 30 جويلية

2016، فإنها لم تتولّ البلدية إسناد سوى ترخيصين فقط بقيمة جملية بلغت 60 دينارا في إطار إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن وهو ما لم يساعدها على استخلاص المبالغ المستوجبة بهذا العنوان على الرّغم من معاينة انتفاع عديد المهنيّين بهذه الامتياز خاصّة من الباعة المتجولين من خلال استغلالهم للطريق العام بمناسبة تعاطيهم لأنشطتهم.

ولوحظ أنّ البلدية لم تتولّ إنجاز المعاينات الميدانيّة للعقّارات التي أُصدرت في شأنها رخص بناء خلال سنة 2017 وهو ما لا يساعد على حسن متابعة مدى التقيّد بالبيانات المضمّنة برخص البناء وعلى ضمان تثقيل المعاليم المستوجبة لفائدة البلديّة بالدقّة اللاّزمة.

استخلاص المعاليم

خلافا لمقتضيات المذكرة العامة عدد 2 المؤرخة في نوفمبر2009 بخصوص اختصار آجال تتبع الديون الرّاجعة للجماعة المحليّة والتي نصّت على: "مباشرة إجراءات التتبع منذ منطلق السنة ودون انتظار تثقيل جداول التحصيل بالنسبة للمعلوم على العقّارات المبنيّة خاصّة" وذلك بالاعتماد على جدول تحصيل السنة المنقضية مع إمكانية التنسيق مع البلدية بخصوص الفصول التي شهدت تغييرات، تبيّن أنه على الرغم من مباشرة القباضة البلديّة بالقطار بتوجيه الإعلامات الخاصة بالمعلوم على العقارات المبنية منذ شهر جانفي 2017، فإنها لم تتول خلال كامل سنة 2017 إصدار أي إعلام بخصوص المعلوم على العقارات الغير مبنية وذلك على الرّغم من ارتفاع المبلغ المثقل بهذا العنوان إلى 198,744 أ.د باعتبار بقايا الاستخلاص.

فضلا عن ذلك، لوحظ ضعف عدد الإعلامات التي تم توزيعها خلال سنة 2017 والتي لم تتعدّ نسبة 15,57 % من جملة الفصول بخصوص العقارات المبنية. حيث تمّ توزيع 780 إعلاما مقابل 5008 فصلا ضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية.

ولم تحرص القباضة البلديّة في نفس الإطار على إصدار السندات التنفيذيّة ضمن الطّور الجبري المنصوص عليها بالفصول 28 و30 و31 من مجلّة المحاسبة العمومية. ويذكر أنّ عدد الإنذارات الموجهة كان في حدود 35 إنذارا.

وبالنسبة لمداخيل الأملاك البلدية لبلدية القطار فهي تتأتى أساسا من كراء العقارات المعدة لنشاط التجاري والمهني. وتقوم البلدية بتسويغ 57 محلا تجاريا بمقتضى عقود تم ابرام نسبة 66 % منها

خلال الفترة المتراوحة بين 2000-2009. ولئن تقوم البلدية بالتّحيين الدوري لعقود الكراء في حدود النسبة المنصوص عليها في العقود إلا أنها لا تتولى متابعة الإستخلاصات بهذا العنوان مع القابض البلدي. حيث بلغت الديون المتعلقة بالأكرية حسب جدول المتابعة بالبلدية في موفى 2017 ما قيمته 24,359 أ.د في حين أن باقي الاستخلاص في موفى 2017 حسب الحساب المالي قدر ب 30,900 أ.د وهو ما يعني عدم المطابقة بين البيانات والوثائق المتعلقة بالأكرية لدى البلدية ولدى القابض البلدي.

وأفاد قابض المالية بالقطار بأنّ القباضة ساعية إلى تحيين المعطيات المتعلّقة بالأكرية خاصة بعد عملية حرق القباضة التي طالت دفتر متابعة الأكرية.

وبالنّظر إلى أهمية الموارد المالية الممكن تحصيلها في هذا المجال فإنّ البلدية مطالبة بمزيد التنسيق مع القباضة البلدية كتثقيل جميع عقود الأكرية لدى القابض البلدي والحرص على القيام بالإجراءات الضرورية لاستخلاص الديون المتخلّدة بذمة المتسوغين لتدعيم موارد البلدية وتفاديا لسقوط الديون بالتقادم طبقا لأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 المتعلق بقانون المالية لسنة 2012.

وقد أفاد قابض المالية بالقطار في ردّه على تقرير الدائرة أنّ الظروف الأمنية حالت دون أداء القباضة لمهامها على أكمل وجه خاصّة في اصدار السندات التنفيذية في الطور الجبري

التصرّف في لزمة السوق الأسبوعية

تولّت البلديّة خلال سنة 2017 استلزام السوق الأسبوعية بقيمة جمليّة بلغت 37,829 أ.د. إلّا أن الإجراءات المتعلّقة بهذه اللزمة شابتها بعض النقائص.

من ذلك وفي ما يتعلّق بتحديد مبلغ اللّزمة المتعاقد عليه، تبيّن أنّ البلديّة لم تتولّ التنصيص ضمن كرّاس الشروط على أنّ المبلغ يرجع إليها ويكون خاليا من الأداء على القيمة المضافة الموظّف لفائدة الدّولة وهو ما يتعارض مع الفصلين 54 و55 من القانون عدد 70 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 المتعلق بقانون المالية لسنة 2008 ومع مقتضيات المنشور عدد 10 الصادر عن وزير الدّاخليّة المؤرّخ في 07 جوان 2013 حول التّذكير بأهمّ المقتضيات المتعلّقة بالتصرّف في الأسواق الرّاجعة للجماعات المحليّة.

فضلا عن ذلك، وخلافا لمقتضيات المنشور عدد 10 سالف الذّكر، لم تحرص البلديّة على إحكام مسك وإنجاز الحسابات المالية للمعاليم الواجبة بالأسواق وضمان شفافية المعاملات وذلك من خلال طبع المصالح البلديّة لكنّشات الوصولات ووضعها على ذمة المحاسب البلدي واستعمال هذه الوصولات دون غيرها من قبل صاحب اللّزمة الذي يمنع عليه منعا باتا استعمال أية دفاتر أخرى ويتولّى الاستظهار بها عند كل طلب من طرف أعوان البلدية المؤهّلين لتأمين المراقبة على أن لا يتمّ تجديد كنّشات الوصولات لفائدة المستلزم إلاّ في صورة التأكّد من خلاص الأقساط التي حلّ أجلها.

وزيادة على ذلك، وفي إطار متابعة صاحب اللزمة وفق ما نصّت عليه كراس الشروط في الباب السابع المتعلّق بإنجاز الحسابات، لم يتوفر ما يفيد متابعة البلدية لحسابات صاحب اللزمة والزامه بالتقيد بكراس الشروط خاصّة في ما يتعلّق بتقديم الموازنة الختامية المنجزة والمؤيدات المالية الخاصة بكلّ المصاريف.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

I. التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 2.300.600,944 أ.د سنة 2017 استأثرت منها نفقات التأجير العمومي بنسبة 84,77 % حيث بلغت 1.950.371,233 أ.د.في حين لم تتجاوز نفقات وسائل المصالح 303.658,988 أ.د.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 156.988,511 أ.د. وهي الاستثمارات المباشرة. ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل بلدية القطار خلال سنة 2017:

	البيان	بالألف دينار
نفقات العنوان الأول (أ.د)	التقديرات	2.665.000,000
	الإنجازات	2.300.600,944
	نسبة الانجاز (%)	%86,32
نفقات العنوان الثاني	التقديرات	1.452.728,680
	الإنجازات	156.988,511
	نسبة الانجاز (%)	%10, 8

ويتبيّن من خلال الاطلاع على الحساب المالي للبلديّة المذكورة ضعف نسب استهلاك اعتمادات بعض الفصول خاصة فصول العنوان الثاني المتعلقة بنفقات الاستثمارات المباشرة فضلا عن الفصل 02.201 من العنوان الأول المتعلق بنفقات تسيير المصالح العمومية المحلية حيث لم يتم استهلاك بعض الاعتمادات كليا مثلما يبرزه الجدول التالي:

الفصل		الاعتمادات النهائية (د)	المصاريف المنجزة (د)	نسبة الاستهلاك
02.201	نفقات تسيير المصالح العمومية	416.578,000	290.780,488	69,8
06.600	الدراسات	65.520,114	20148,020	30,75
06.605	البرامج والتجهيزات الاعلامية	10.000,000		
06.606	اقتناء معدّات وتجهيزات	12.306,474		
06.613	الطرقات والمسالك	449.233,507		
06.615	المساحات الخضراء ومداخل المدن	54.112,658	27.484.400	50,79

يذكر أن جملة الديون المتخلّدة بذمة البلدية في موفّى سنة 2017 إرتفعت إلى 2,686 م.د. مثلما يبرزه الجدول الموالي:

المؤسسة	المبلغ (بالدينار)
المركز الوطني للإعلامية	5436,443
اتصالات تونس	5004,460
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	97702,952
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	3531,606
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلّية	34233,506
ديون الخواص	18887,000
التسبيقات الغير مسواة موفى 2016	2521371,000
المجموع	**2686166,967**

II. عقد النفقات وتأديتها

الخصم من المورد

ينصّ الفصل 19 مكرر من مجلة الأداء على القيمة المضافة على ضرورة أن تتولى مصالح الدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات العمومية إجراء خصم من المورد بعنوان الأداء على

القيمة المضافة بنسبة 25 % من مبلغ الأداء على القيمة المضافة على المبالغ التي تساوي أو تفوق 1000 دينار وتخص اقتناء السلع والمعدات والتجهيزات والخدمات. إلا أنه تبيّن أنّ البلدية تولّت تطبيق نسبة خصم من المورد بـ 50 % عوضا عن 25 % وذلك في خصوص مصاريف متعلقة بتعبيد الطرقات وبالتنوير العمومي. ويتضمن الجدول التالي هذه الحالات:

بيان النفقة	عدد وتاريخ الفاتورة	عدد وتاريخ إصدار الأمر بالصرف	المبلغ المحتسب عند الخصم (د)	المبلغ المفترض (د)
تجهيزات إدارية لفائدة البلدية	119022 في 2016/12/22	01 في 2017-04-04	149,949	74,974
دراسة مشروع التنوير العمومي لسنة 2016	2016/014 في2016-11-04 2016/013 في 2016-10-26	03 في 2017-03-21	180	60
تهيئة المساحات الخضراء	000551 في 2017-08-30	04 في 2017-09-07	796,950	398,475
مصاريف اللوازم والمعدات	FA00013 في 2017-07-06	25 في 2017-08-03	108,9	54,45

فضلا عن ذلك، لم تتولّ البلدية الخصم المن المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة في شأن النفقة المتعلّقة بإكساء الأعوان لسنة 2017 والتي بلغت قيمتها 27.157,582 دينارا.

التنصيصات الوجوبية على الفواتير

ضبط الفصل 18 من مجلة الآداء على القيمة المضافة ومذكرة التعليمات العامة لوزارة المالية عدد 2 بتاريخ 5 نوفمبر 1996 جملة من البيانات الواجب التنصيص عليها على الفواتير حتّى يتسنّى اعتمادها كمؤيدات لتصفية النفقات وخلاصها. وقد تبين أن بعض الفواتير التي تم خلاصها لا تتضمن بعض التنصيصات الوجوبية على غرار مراجع أذون التزوّد الخاصة بها وعدد الفاتورة ونسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة. ويبرز الجدول الموالي أمثلة عن ذلك :

التنزيل	موضوع النفقة	عدد وتاريخ الأمر بالصرف	البيانات غير المنصوص عليها بالفواتير
10-02.201	تعهّد وصيانة وسائل النقل	00039 في 2017-10-23	عدم التنصيص على المعرّف الجبائي عدم التنصيص على مبلغ القيمة المضافة
32-02.202	الاعتناء بالتنوير العمومي	0002 في 2017-07-10	عدم التنصيص على نسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة
04-06.615	تهيئة المساحات الخضراء	00003 في 2017-08-09	- مرجع إذن التزود -نسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة
0020-06.600	دراسة مشروع تعبيد الطرقات	00002 في 2017-03-08	عدد الفاتورة ومرجع إذن التزود

احترام آجال خلاص المزودين

لا يتم أحيانا احترام آجال الصرف القانونيّة المحددة بعشرة أيام كما تؤكد على ذلك المذكرة العامة عدد 48 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بتاريخ 17 ماي 1999 حول صرف النفقات العمومية إلى مستحقيها. ويبرز الجدول الموالي أمثلة لذلك:

تحميل النفقة	موضوعها	المبلغ بالدينار	عدد الأمر بالصّرف	تاريخ الأمر بالصرف	تاريخ الدفع من قبل القابض
1/09/2201	تأمين وسائل النقل	1466,507	05	2017/03/21	2017/06/08
04/20/2201	استغلال منظومة مدنية	882,050	35	2017/10/17	2017/11/27
02/10/2201	تعهّد وصيانة وسائل النقل	1118,200	39	2017/10/20	2017/11/14

متابعة نفقات تعهّد وصيانة وسائل النقل

لوحظ بخصوص الفصل 2/10/2201 المتعلق بمصاريف "تعهد وصيانة وسائل النقل" أنه لا يتم في أغلب الحالات التنصيص بالفواتير على الرقم المنجمي لوسائل النقل المنتفعة بقطع الغيار وهو ما يعيق عملية مراقبة هذا النوع من المصاريف.

الجرد

على الرغم من سعي البلدية لمسك سجل يسمح لها بضبط التجهيزات المكتبية والإعلامية والكهربائية المتوفرة بالبلدية، فإنها لم تعمل على إسناد أعداد جرد لكل منقول على حده من هذه التجهيزات، وهو ما يحول دون متابعة هذه المعدات على أحسن وجه فضلا عن تحديد المسؤوليات في صورة الإضرار بها أو سرقتها.

ويقتضي الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية أن يتولّى المحاسب علاوة على مسك حسابيّة البلدية وإدارته لأموالها، مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذّر عليه مسكها مباشرة يتولّى مراقبتها وجمعها بحساباته ويقوم في موفّى كلّ سنة ماليّة بإجراء جرد عامّ لتلك المكاسب، إلاّ أنّه لم يتوفّر ما يفيد إنجاز القابض البلدي بالقطار لهذه المهامّ.

وأفاد قابض المالية بالقطار بأن القباضة حريصة على تفادي مختلف النقائص التي تمّ الوقوف عليها على مستوى تعبئة الموارد أو التصرّف في النفقات قصد المحافظة على المال العام.